مقترح قانون يهدد التحدث عبر الإنترنت

بعد مرور أكثر من عام على ربيع العرب، مازالت الانتفاضات تعم نسبة كبيرة من مناطق الشرق الأوسط. وتبقى حرية الصحافة و حرية التحدث عبر الانترنت خاضعة للجدل حتى في البلدان الأكثر استقرارا. لقد تم تسليط الضوء على الجدل المستمر حول تصفيات الانترنت في تونس، و التهديدات التي يتعرض لها كتّاب المقالات في العديد من البلدان. هذا الأسبوع سيكون الحديث عن تشريعات مقترحة في العراق و لبنان أدخلت المهتمين في حالة تأهب .

مخاوف من خنق الحريات على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي

□ عن : نيويورك تايمز

القانون العراقي الخاص بالجريمة المعلوماتية

كل العيون كانت متجهة إلى بغداد بسبب انعقاد القمة العربية. لكن بمجرد ان غادرت الوفود المشاركة و كاميرات النقل التلفزيوني قاعات الاجتماع، فمن المقرر أن توضع أمام البرلمان العراقي لائحة مشروع قرار من شأنه ان يعاقب بشدة جرائم الفكر . و حسب ترجمة وردت من (مركز القانون و الديمقراطية) فإن المادة ٣ من التشريع تتضمن أحكاما بالسجن المؤبد لمستخدمي الحاسوب او الانترنت ممن :

- يهدد " وحدة " الدولة .
- يشترك او يشارك او يتفاوض او يشجع او يتعاقد او يتعامل مع عدو ... من اجل زعزعة الوضع الأمني و النظام العام او يعرّض البلاد الى الخطر .
- يضر او يسبب خللا او يعرقل منظومات او شبكات تعود للقوات الامنية او السلطات الاستخباراتية بقصد الأضرار بأمن الدولة.

بموجب المادة ٤ و ٥ من اللائحة، يحكم بالسجن المؤبد ايضا على اولئك الذين يؤسسون او يديرون موقعا بقصد :

- ترويج " افكار تسبب اضطراب النظام العام " .
- تنفيذ عمليات ارهابية تحت اسماء مستعارة او تسهيل الاتصال باعضاء او قادة المجاميع الارهابية .
- ترويج نشاطات و افكار (ايديولوجيات) ارهابية او نشر معلومات تخص تصنيع ، تهيئة ، و استخدام الاجهزة القابلة للاشتعال او المتفجرات، او اية مواد او اجهزة تستخدم في تخطيط او تنفيذ اعمال ارهابية.
- تسهيل او تشجيع تهريب البشر " بأي شكل كان ".
- الانخراط في " تهريب و تشجيع و تسهيل استخدام العقاقير استخداما سيئا " .

المواد الأخرى من التشريع تهدف الى توفير حماية قانونية " للاستخدام الشرعي للحاسوب و شبكات المعلومات " و " معاقبة مرتكبي الأعمال التي تنتهك حقوق مستخدمي الحاسوب سواء أكانوا أفرادا أم كيانات قانونية". العناصر الأكثر اثارة للقلق في التشريع تتضمن نصوصا لمعاقبة اولئك الذين يستخدمون شبكات المعلومات من اجل "خلق الفوضى لغرض إضعاف الثقة بالنظام الالكتروني للدولة" ، " إثارة او تشجيع العصيان المسلح" ، " ازعاج النظام العام او الاساءة الى سمعة البلد " ، او " التطفل و ازعاج او دعوة مستخدمي الحاسوب و شبكة المعلومات بدون اذن او يعيق استخدامهم لها ". عقوبات هذه الجرائم المفترضة تمتد من السجن لثلاثة اشهر الى السجن مدى الحياة.

كذلك هناك عقوبات مشددة تتعلق بحقوق الاستنساخ – سنتين الى ثلاث سنوات سجن عن نشر او استنساخ "اية اعمال بحوث علمية و ادبية و ممتلكات فكرية تعود الى شخص آخر و محمية بالقوانين و الاتفاقات الدولية " – و القرصنة ، معاقبة الذين يدخلون " موقعا خاصا لشركة او مؤسسة بقصد (التغيير ، التعديل ، الالغاء او استخدامها على نحو غير مناسب)".

أصدرت مجموعة حقوق الإنسان تقريرا موسعا فصّلت فيه الجوانب العديدة المسببة للقلق لهذا التشريع المقترح الذي أطلقت عليه " الغامض ، الفضفاض و القاسي للغاية ". ان اللائحة العراقية الجديدة تمثل تهديدا خطيرا للتعبير الحر و الابتكار. و مع ان الاحكام غير المتناسبة هي الاكثر فظاعة، فان الكلمات الفضفاضة لمعظم بنود التشريع سوف تجرّد الصحافة و المبلّغين و الناشطين و حتى المواطنين العاديين من الحماية .

من الجدير بالذكر هو، رغم ان العراق قد وضع قيودا على الصحافة فليس هناك دليل سابق على حجب اية مواقع ، رغم أن التقارير اوحت بان السلطات العراقية توصلت الى صفقة عام ٢٠٠٩ مع شركة فرنسية لتنفيذ " نظام أمني " يسمح بالمراقبة و حجب المواقع . ربما يكون جزءا من السبب في ان العراق يضيق الخناق الآن هو العدد القليل لمستخدمي الانترنت في البلاد : حيث يقدر عددهم ٢,٥ ٪ من مجموع السكان حسب الاتحاد الدولي للاتصالات ، و ان عدد الاشخاص الذين يدخلون الانترنت عن طريق اجهزة الموبايل في العراق للاستماع للاخبار يتزايد حيث يقدر بحوالي ٣٣ ٪ من العراقيين .

بغض النظر عن العدد الحقيقي لمستخدمي الانترنت في العراق ، فهناك شيئان مؤكدان : ان عدد العراقيين الذين يستخدمون الانترنت يتزايد و ان هذا القانون المقترح سيحدد قدرتهم على استخدام الشبكة . لذا فمن الضروري للبرلمان العراقي ان يتخذ إجراء يتناسب مع حقوق الانسان فيما يتعلق بهذا القانون و ان يشارك الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني و خبراء التكنولوجيا لإعادة النظر في اللائحة.

ترجمة عبد الخالق علي

أوكرانيا تستأنف تصدير السلاح إلى العراق

□ بغداد / المدى

تعتزم أوكرانيا إرسال ٦٢ عربة مدرعة الى العراق هي الدفعة الثانية من عقد تم توقيعه في ٢٠٠٩ وعلق العام الفائت. واعلن المدير العام للشركة دميترو بيريغودوف في بيان ان مجموعة اوكروبورونبروم المملوكة للدولة جهزت ٦٢ مدرعة من نوع بي تي ار-٤ لإرسالها الى العراق. وسيقوم موفدون عراقيون بالكشف على المدرعات قبل نهاية نيسان، قبل إرسالها الى العراق. وبدأت أوكرانيا بتسليم العراق المدرعات في نيسان ٢٠١١، وكان يفترض تسليم الدفعة الثانية في تموز، لكنها تأجلت. وقالت وسائل الاعلام الاوكرانية ان بغداد هددت بفرض غرامة من ٣ ملايين دولار على كييف بسبب تأخرها في التسليم، لكنها تراجعت عن ذلك.

وقد أبرمت أوكرانيا في كانون الأول ٢٠٠٩ مع العراق عقدا تفوق قيمته ٥٥٠ مليون دولار لشراء حوالي ٤٠٠ آلية مدرعة وعشر طائرات عسكرية.

وهي مدرعات لنقل الجند من نوع بي.تي.ار-٤ وطائرات نقل عسكرية من نوع أي.ان-٣٢، جديدة اوكرانية الصنع، كما ذكرت شركة ٢٠٣ وكانون الأول ٢٠٠٧ ضمن قوات التحالف ، وفي الوقت الراهن، يساعد ستة مدربين عسكريين اوكرانيين في تدريب جنود عراقيين. وفيما يخص التبادل التجاري بين البلدين فيمكن القول ان عام ٢٠٠٨ تميز بزيادة الصادرات الأوكرانية الى العراق حيث ازداد التبادل التجاري بين البلدين بتسعة أضعاف مقارنة مع عام ٢٠٠٧ اذ بلغ ٥ر٢٧٣ مليون دولار أمريكي حيث بلغت الصادرات الأوكرانية للعراق ٣ر١٤٤مليون دولار والاستيرادات من العراق (٥ر١٢٨) مليون دولار. وكان حجم التبادل التجاري بين أوكرانيا والعراق للسنوات الخمسة الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ اقل من حجم التبادل التجاري لعام ٢٠٠٨.

اوكرسبتسكبورت الرسمية المسؤولة عن تجارة الاسلحة.

وشجع دعم واشنطن ووجود قوات أوكرانية لحفظ السلام في العراق في السابق، على اختيار كييف لشراء الأسلحة في مواجهة بولندا وروسيا والصين.

يذكر أن أكثر من خمسة آلاف جندي أوكراني خدموا في العراق بين أيلول

المدرعة الاوكرانية نوع بي تي ار- ٤

ملف إيران النووي يُناقَش في بغداد

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الخارجية العراقية، أمس أن إيران قدمت طلبا للعراق لاستضافة الاجتماع الدولي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة الى ألمانيا بشأن ملفها النووي الإيراني والذي كان من المقرر عقده في مدينة اسطنبول التركية في الرابع عشر من نيسان الحالي.

وذكرت وزارة الخارجية في بيان حصلت المدى على نسخة منه إن "وزير الخارجية هوشيار زيباري استقبل، مساء امس الاول الثلاثاء، وفدا من مجلس الامن القومي الايراني برئاسة وكيل الشؤون السياسية والدولية في المجلس علي باقري ومدير عام المجلس للشؤون العربية رضا اميري"، مبينة ان "الوفد عرض رغبة طهران بأن تستضيف بغداد اجتماع مجموعة (خمسة زائد واحد) بشأن الملف النووي الايراني في الرابع عشر من شهر نيسان الحالي". واضاف البيان أن "وزير الخارجية هوشيار زيباري رحب بالمقترح الايراني وأبدى استعداد العراق لاستضافة اللقاء"، مؤكدا أن "زيباري ابلغ الوفد الايراني بأنه سيقوم بإجراء الاتصالات اللازمة مع الاطراف المعنية بخصوص المقترح".

وكان من المقرر عقد اجتماع مجموعة (خمسة زائد واحد) في مدينة اسطنبول التركية في الرابع عشر من شهر نيسان الحالي بحسب اتفاق بين طهران والمجموعة التي تضم الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي، امريكا وروسيا وبريطانيا والصين وفرنسا، بالاضافة الى المانيا، الا ان الخلافات بين طهران وانقرة بشأن الاضطرابات في سوريا يبدو انها كانت السبب وراء طلب طهران تغيير مكان الاجتماع خصوصا بعد الزيارة الاخيرة التي قاما بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان الى ايران خلال الايام القليلة الماضية.

يذكر ان المجتمع الدولي يتهم طهران باستخدام برنامجها النووي المدني المعلن لإخفاء خطة لتطوير أسلحة ذرية تشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة، في حين ما زالت الأمم المتحدة تفرض عقوبات على طهران بسبب هذا الملف ولعدم سماحها للمفتشين الدوليين بزيارة مراكز المفاعلات لمعرفة طبيعتها، وفيما نفت إيران مراراً سعيها إلى حيازة السلاح النووي، مؤكدة أن هدف برنامجها النووي مدني صرف أقرت بإنتاج ما يزيد عن ٤٥٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب منذ عام ٢٠٠٧، وهي كمية كافية لإنتاج أربعة أسلحة نووية، وفق تقديرات خبراء. وشددت الولايات المتحدة تدريجيا من صرامة العقوبات بسبب عدم استجابة إيران للرد على أسئلة حول برنامجها النووي وأصبحت أكثر صرامة بكثير منذ أقر الرئيس الأميركي باراك أوباما قانونا لتضييق الخناق على مبيعات النفط الإيرانية عن طريق التهديد بعزل البنوك الأجنبية عن النظام المالي الأميركي إذا تعاملت مع البنك المركزي الإيراني، وحظر كل أشكال التجارة مع إيران.

الهاشمي يغادر قطر متوجهاً إلى الرياض

□ بغداد / المدى

بعد أن أحدثت زيارة نائب رئيس الجمهورية – المطلوب للقضاء بتهم الإرهاب – طارق الهاشمي أزمة في العلاقات بين العراق وقطر والسعودية ،وما رافقها من ردود أفعال بين الكتل والأحزاب السياسية أعلنت قطر، أمس ، أن نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي، غادر أراضيها بعد انتهاء زيارته لها والتي استمرت أربعة أيام.

وقالت وكالة الأنباء القطرية الرسمية في بيان رسمي إن الهاشمي "غادر الدوحة بعد زيارة رسمية للبلاد استغرقت عدة أيام".

وأضافت الوكالة أن "وزير الدولة الشيخ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني كان في وداع الهاشمي لدى مغادرته مطار الدوحة الدولي" ولم تذكر الوكالة الجهة التي اتجه إليها الهاشمي.فيما أكد أكثر من مصدر أن الهاشمي توجه الى المملكة العربية السعودية ضمن جولته التي لم يعلن فيها عن العواصم التي سيزورها.

وكانت قطر قد رفضت أمس الأول الثلاثاء طلب العراق بتسليم الهاشمي واعتبرته طلبا منافيا للأعراف الدبلوماسية، واعتبرت أن الهاشمي ما زال مسؤولا ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية، ولم يصدر بحقه أي حكم قضائي، داعية العراق إلى تفهم موقفها.

وفي سياق ذي صلة أكد فريق الدفاع عن الهاشمي، أمس على عدم اطلاعهم على الأوراق التحقيقية للمتهمين في تلك القضية، فيما دعا مجلس القضاء الأعلى ومجلس النواب إلى تمكينهم من ذلك.

وقال فريق الدفاع في بيان صادر عن مكتب الهاشمي المؤقت في اقليم كردستان حصلت المدى على نسخة منه إنه "لم يستطع حتى الآن قراءة الأوراق التحقيقية الخاصة بالمتهمين كما لم يسمح لهم بمقابله الأغلبية العظمى منهم لسماع أقوالهم". وأضاف فريق الدفاع أنه "وبالرغم من مباشرة الفريق عمله في الأيام الأولى للقضية لكنه لم يسمح له بقراءة الأوراق التحقيقية والاطلاع على الأدلة والوقائع المبسوطة في الدعاوى، حيث أتيح لفريق الدفاع الاطلاع على إفادتين لمتهمين اثنين، وعند الاطلاع أخذت منهم الورقة والقلم". وأوضح الفريق أن "هذا خلاف كل المواد القانونية والدستورية حيث تمت احالة ٢٦ قضية الى محكمة الجنايات دون ان يسمح لفريق الدفاع قراءة هذه القضايا وممارسة حقهم القانوني في الدفاع عن المتهمين وتقديم الطعون وخصوصا دعوى الهاشمي التي بالرغم من تحديد موعد لها في الثالث من شهر ايار ٢٠١٢ الا انهم لم يتمكنوا من قراءتها بل حتى لم تسجل في سجل الدعاوى".

وأشار فريق الدفاع ان "أي أحكام قضائية ستصدرها محكمة الجنايات ستكون منقوصة الشرعية كون الدفاع لم يسمح له بممارسة عمله للأسباب آنفة الذكر".

وكان الهاشمي قد غادر إقليم كردستان متوجها إلى قطر يوم الأحد الماضي بناء على دعوة رسمية وجهها له امير قطر في وقت سابق بحسب بيان صدر عن مكتبه.

وأكد مكتب الهاشمي أن زيارته الخارجية ستشمل عددا من الدول قبل ان يعود إلى مقر إقامته المؤقت في إقليم كردستان العراق.

وتزامنت زيارة الهاشمي مع حملة إعلامية عنيفة شنتها الصحف القطرية والسعودية ضد رئيس الحكومة نوري المالكي التي وصفته بـ"الدكتاتور والراضخ لإرادة إيران"، مشيرة إلى أن الحملة التي يشنها ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي والدول التي تتعاطف معه ليست فقط موجهة ضد مكون بعينه في مؤسسات الدولة العراقية بل وضد كل من يبدي رأيا لا ينسجم مع النهج الذي يدير به المالكي العراق من المنطقة الخضراء، فيما أضافت أن إعلان قطر خلال انعقاد القمة بشأن وجود قضايا تحرص على مناقشتها مع العراق، كان يجب أن يقابل بنفس اللغة الدبلوماسية، إلا أن المالكي بدأ بخلط الأوراق تهربا من المسؤولية وعاد لـ"يهاجم الدول العربية" بحسب قول الصحيفة.

وأتت مغادرة الهاشمي إلى الدوحة بعد ثلاثة أيام على تصريحات رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم، في التاسع والعشرين من شهر آذار والذي أكد أن قطر لم تقاطع القمة العربية في بغداد لكنها حاولت إرسال رسالة للعراقيين، بأنها لا تتفق مع ما يحدث من "تجاهل لبعض الفئات في العراق ومنها السنة"، وتظهر تصريحات رئيس الوزراء القطري الأسباب وراء التمثيل المنخفض للدوحة في قمة بغداد والتي كانت واضحة بعدم طلب ممثل قطر ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية أسامة يوسف القرضاوي الإدلاء بأي كلمة خلال انعقاد أعمال المؤتمر.

يذكر ان الهاشمي يقيم في إقليم كردستان منذ أن عرضت وزارة الداخلية في التاسع عشر من كانون الأول عام ٢٠١١ اعترافات مجموعة من أفراد حمايته بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه .